

القسم الأول

المبحث الأول

أفريقيا فى فخ العولمة (*)

أفريقيا في فخ العولمة:

لا شك إن الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية قد أدت إلى استقطاب العالم مرة أخرى ولكن بصورة أكثر حدة بين الشمال والجنوب وبدون المرونة التي كانت قائمة خلال الحرب الباردة والآن لا توجد تقسيمات في الجنوب أو الشمال بل توجد السوق المعولمة تحت سيطرة الاحتكارات عابرة القارات والقوميات. ومن المؤكد أن هذه الاحتكارات قد تحدث سيادة الدول في الشمال مثلما فعلت نفس الشيء في الجنوب ولكن هناك فرق فلا يزال الشمال مسيطراً على موارد العالم والتي يقع الكثير منها في دول الجنوب ولا تزال الاحتكارات تتمثل في شركات تنتمي إلى الشمال وتستمد قوتها من حكوماتها في الشمال وبالنسبة للقارة الأفريقية لا توجد شركات أفريقية عملاقة كما أن أغلب القطاعات الإنتاجية في أفريقيا لا تزال تخضع بصورة كاملة لسيطرة الشركات عابرة القوميات من الزراعة إلى التصنيع حتى الصناعات الغذائية إلى التعدين إلى النشاط المصرفي والتأمين والشحن والاستيراد والتصدير وأسعار تبادل العملات ثم جاءت منظمة التجارة العالمية لتلعب دورها المركزي في التحكم في الاقتصاد العالمي ومعها مخاطر الاتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمارات واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة بما يحول دون نقل التكنولوجيا إلى أفريقيا وبما يؤدي إلى مزيد من التهميش للقارة الأفريقية وشعوبها وتبرز بوضوح آثار العولمة على القارة الأفريقية من خلال الأطر القانونية المحكمة التي يسيطر من خلالها أعضاء مجلس إدارة اقتصاد العالم الذي يضم الثمانية الكبار وصندوق النقد الدولي + البنك الدولي + منظمة التجارة العالمية على ثروات ومصادر شعوب الجنوب وفي قلبها أفريقيا.

ويبرز دور منظمة التجارة العالمية التي تعد أحد الأدوات الرئيسية للعولمة في الحقبة الراهنة وقد انشئت في مراكش ١٩٩٤ عقب توقيع اتفاقيات التجارة في دورة أوروغواي التي تعد الدورة الثامنة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فيما يتعلق بمفاوضات التعريف الجمركية. ويضاف إلى ذلك الأدوات الخاصة باتفاقية بريتون وودز (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الدول الثمانية الكبار). وقد وضعت اتفاقية أوروغواي في نطاق اختصاصها قضايا مثل الملكية الفكرية (وكانت

حتى ذلك الوقت ضمن اختصاص المنظمة العالمية للملكية الفكرية (والاستثمارات) وكان ينظر إليها كجزء من حركة رأس المال وليس التجارة) هذه القضايا أصبحت جزء من النظام التجاري العالمي الجديد. وقد وافق عليها ممثلوا الدول الأفريقية كما لو كانوا مشتركين في حوار ودي مع نفس الدول التي اقتسمت أفريقيا عام ١٨٨٤. ويسيطر التكتل الرباعي (أمريكا - كندا - اليابان - الاتحاد الأوروبي) على هيئات منظمة التجارة العالمية بصورة شبه مطلقة وتتخذ القرارات في المنظمة على أساس ما يسمى الاجماع السلبي ويحرص ممثلوا التكتل الرباعي على حضور جميع الاجتماعات في الوقت الذي تعاني فيه أفريقيا من نقص الكوادر المتواجدة في جنيف (مقر المنظمة).

ولذلك فإن الكثير من القرارات ذات الطابع الملزم يتم دون مشاركة الدول الأفريقية والفضل في ذلك يرجع لقاعدة الاجماع السلبي. وفي هذا الإطار يمكن رصد الملاحظات التالية:-

أولاً: يلاحظ أن تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية يستلزم وجود محامين وفنيين تم إعدادهم جيداً وهؤلاء يوجدون أساساً في أوروبا وأمريكا كما يتقاضون تعاباً باهظة لا يمكن أن تتحملها إلا حفنة قليلة من الدول الأفريقية. وهكذا يخسر الأفريقيون قضاياهم في حالة اختلافهم مع الدول الكبرى وحتى في حالة صدور قرار لصالح أي دولة أفريقية ضد دولة كبيرة فليس لدى منظمة التجارة أية آلية لفرض عقوبة جماعية على الدول المدانة. وهكذا في ظل هذه الخلفية لآليات اتخاذ القرار وفض المنازعات في منظمة التجارة العالمية يمكننا تقدير الآثار الحقيقية لاتفاقيات دورة أوجواي على الدول الأفريقية.

ثانياً: ارتفاع السلع: من الآثار المتوقعة للنظام الجديد في ظل العولمة أن ترتفع أسعار السلع الغذائية عالمياً ولذلك فإن أفريقيا المستوردة لغذائها من المنتظر أن تفقد جزءاً كبيراً من حصيلتها من العملات الأجنبية الضرورية لغذاء سكانها.

ثالثاً: الأراضي الأفريقية: ويضاف إلى ذلك أن الأراضي في أفريقيا مرشحة للمزيد من عمليات تحويلها من إنتاج الغذاء إلى استخدامات أخرى وطالما أن الأرباح ستظل هي القوى الموجهة للاقتصاد العالمي فإن رأس المال سيظل متاحاً للتنمية

الموارد الطبيعية في أفريقيا بهدف اشباع الحاجات الاستهلاكية للاغنياء وعلى سبيل المثال فإن صناعة السياحة في أفريقيا يجرى تطويرها أساساً لاشباع الاحتياجات الاستهلاكية للأثرياء في الغرب وليس لصالح الطبقة المتوسطة أو الطبقة العاملة الأفريقية. حيث يتم يومياً انشاء المزيد من ملاعب الجولف التي تحتل مساحات واسعة من الأراضي وحيث يتم ترحيل السكان وإزالة المجتمعات المحلية كما تزداد حدة نقص المياه الضرورية للمناطق التي تعاني من العجز في الغذاء.

والشيء الجوهري هنا هو أن النظام الجديد للتجارة قد أدخل الأراضي الزراعية الأفريقية في السوق العالمية في سياق شروط مختلفة كلية عن تلك التي كانت قائمة عادة الاستقلال وهي في الواقع تماثل الشروط التي كانت سائدة خلال الحقبة الاستعمارية حينما كان بمقدور أى شركة استعمارية وضع أيديها على أى أرض أفريقيا وقع عليها اختيار الشركة لاستثمارها ومعنى ذلك أن العولمة تسلب أفريقيا بعض المكاسب التي استطاعت تحقيقها بعد الاستقلال إبان فترة الحرب الباردة.

ولا شك أن خطر انتقال ملكية الأرض قد تضاعف في أفريقيا في ظل العولمة بسبب عاملين اضافيين أولهما الضعف الشديد الذي لحق بالدولة في أفريقيا خلال العقدين الآخرين والعامل الثاني يتمثل في تزايد الخوف داخل أفريقيا من عدم حصول دولها على الاستثمارات الأجنبية مما يعنى استمرار تهيمش القارة.

رابعاً: الملكية الفكرية والتنوع البيولوجي في أفريقيا: تعتبر مسألة حقوق الملكية الفكرية من القضايا التي لم تكن قط محل اختصاص منظمة التجارة العالمية فقد كان يتم تنظيمها بواسطة منظمة أخرى مقرها جنيف هي المنظمة العالمية للملكية الفكرية ولكن اكتسبت الملكية الفكرية أهمية غير مسبوقة في التجارة العالمية انطلاقاً من التغير الجذري في نظام الإنتاج الذي أصبح مبنياً بصورة متزايدة على المعرفة أو تكنولوجيا المعلومات ولم يتم الاكتفاء بادخال الملكية الفكرية في إطار منظمة التجارة العالمية بل أن منظمة التجارة العالمية وضعت قواعد جديدة لاحتكار هذا النظام لصالح الشركات عابرة القوميات وتتجلى

مخاطر هذا الوضع بالنسبة لأفريقيا في مجال الموارد الطبيعية حيث تتمتع أفريقيا بميزة نسبية على الغرب بسبب الهبة الطبيعية. وقد استنزف الغرب على مدى القرون الكثير من هذه الموارد وحولها إلى منتجات غذائية وكيميائية وحقق منها أرباحاً بالمليارات. وقد تم الاعتراف في مؤتمر ريو ١٩٩٢ بثروات الجنوب الطبيعية من خلال اتفاقية التنوع البيولوجي التي اعترفت ضمن أشياء أخرى بحقوق السكان المحليين في إدارة مواردهم الحيوية ولكن ما أقرته منظمة التجارة العالمية بصدد حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة قد تكفل بتقييد اتفاقية التنوع الحيوي من خلال المادة ٢٧ التي تعترف بأنظمة الحماية النباتية إلا أنها تسارع فتشترط أن يقترن ذلك بفاعلية هذه الأنظمة تجارياً فإذا كانت هذه الأنظمة غير فعالة أي غير تجارية فإن بإمكان الاحتكارات العابرة القومية رفع شكاوى أمام منظمة التجارة العالمية للحصول على هذه المواد المتولدة حيوياً وهكذا لم يعد أمام أفريقيا أي مجال للتفاوض في هذا الشأن ولا يمكن أن تكون هناك أنظمة عادلة في هذا الشأن ما لم يحصل مالكو الموارد المتولدة حيوياً (ومنها المجتمعات المحلية في أفريقيا) على سعر عادل مقابل مواردهم وما لم يحصلوا على نصيبهم في المنتجات النهائية حينما تطرح في الأسواق ولكن هذا ما حالت دونه منذ البداية الهيكلية التي أسستها دورة أورجواي حيث تضغط الشركات الاحتكارية العاملة في مجال الصناعات الزراعية والكيميائية من أجل تعظيم امتيازاتها بالاصرار على تطبيق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة. وقد أعطيت الدول النامية مهلة أربع سنوات أو شكت على الانتهاء.

خامساً: في ظل اتفاقيات تحرير التجارة يتم حالياً تفكيك الصناعات المملوكة للدولة في سائر أنحاء أفريقيا حيث تم بالفعل إغلاق بعضها بينما يباع البعض الآخر للشركات الأجنبية ومن ناحية أخرى يفتح الباب على مصراعيه أمام الواردات الأرخص المجلوبة من الخارج مثال: كانت الصناعات التحويلية تشكل ٢٣% من إجمالي الناتج المحلي في زيمبابوي عام ١٩٨٩ حينما شرعت في تطبيق برامج التكيف الهيكلي. وقد انخفضت هذه النسبة عام ١٩٩٧ إلى ١٦,٨% أصبحت تشكل الآن ١٣% من إجمالي الناتج المحلي.

سادساً: أدت سياسة تحرير التجارة والخصخصة إلى سقوط النظام التفصيلي الذي كانت تنص عليه اتفاقية لومى بين الاتحاد الأوروبي والدول الأفريقية مما عرض أفريقيا لخسارة جزء كبير من حصتها في الأسواق الأوروبية خاصة ما يتعلق بمنتجات مثل الشاي والبن والموز والكافو في مواجهة المنافسة من آسيا وأمريكا اللاتينية. ومن المشكلات الهامة التي تواجه التصنيع في أفريقيا المغالاة في التعريف الجمركي في دول الشمال مما أسفر عن المزيد من الخسارة للمنتجات الأفريقية.

سابعاً: اخترقت منظمة التجارة العالمية قطاع الخدمات حيث أصبحت جزءاً من التجارة العالمية التي تسيطر عليها الشركات العملاقة والتي لا تتيح لدول الجنوب الفرصة لتطوير قدراتها في قطاع الخدمات ولذلك من المرجح أن تظل أفريقيا تستضيف إلى الأبد الشركات الغربية في هذا المجال.

ثامناً: مازال هناك في أفريقيا من ينظر إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوصفها العلاج لكل مشكلات التنمية ومما يؤكد ذلك النقص المتزايد في المعونات الغربية لمشروعات التنمية في أفريقيا وذلك لأسباب تتعلق بفساد الحكام الأفارقة وسوء استخدامهم للمعونات ولذلك تحول الاهتمام إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة بزعم أنها هي الوسيلة الوحيدة القادرة على إنقاذ أفريقيا من الأزمة التنموية والواقع أن الكثير من موارد أفريقيا المعدنية والطبيعية مثل الغابات والمصايد وحقول النفط واقعة أصلاً في أيدي رأس المال الأجنبي فاستثمارات الأجنبي المباشرة في أفريقيا هي في الأساس وسيلة لاستخلاص الموارد الخام من القارة بأسعار زهيدة مثال أمريكا والنفط الأفريقي الرخيص الذي لن يوظف للتنمية الدول الأفريقية.

تاسعاً: تضغط الدول الكبرى في اتجاه توقيع اتفاقية متعددة الأطراف بشأن الاستثمارات بما يزيد من سيطرة رأس المال الأجنبي على الحكومات المحلية التي تعنى بالنسبة لأفريقيا بوجه خاص ألا يكون للحكومات الأفريقية سيطرة من أي نوع على كيفية قنوم رأس المال الأجنبي إلى بلادها ولا كيفية عملها ولن يكن رأس المال الأجنبي ملزماً بنقل التكنولوجيا أو استخدام عمالة وطنية

ولا بالشراء من الموارد المحلية وسيحصل رأس المال الأجنبي على معاملة أفضل من رأس المال الوطني فيما يتعلق بتحويل الأرباح إلى الخارج وحماية أفضل في مواجهة أى تهديد محتمل بالمصادرة من جانب الدولة. وباختصار فإن الافارقة إذا أرادوا أن يقيموا صناعات في بلادهم فإن هذا لن يتسنى تحقيقه إلا من خلال استقبال رؤوس الأموال الأجنبية.

عاشراً: الخصخصة لصالح الأجانب: إن الأصول الاقتصادية حينما يتم خصخصتها في أوروبا فإنها تظل في أيدي أوروبية لأن القطاع الخاص هناك يستطيع شراء الأصول المملوكة للدولة مثال خصخصة شركة تليكوم البريطانية. ولكن في أفريقيا تم اجبار الدولة الأفريقية من خلال ضغوط المانحين على تخصيص أصولها الوطنية للأجانب وكانت النتيجة هي وقوع هذه الأصول في أيدي أجنبية.

أخيراً: ازدياد ضعف الدولة في أفريقيا: تتصف الدولة في أفريقيا بالقوة والشراسة أحياناً في تعاملها مع الشعوب الأفريقية ولكنها في مواجهة الدول الأجنبية يبدو ضعفها وتهافتها بصورة مشينة في كثير من الأحيان خصوصاً أمام الدول المانحة التي استمرت طوال العقد الماضى في ضغوطها على الحكومات الأفريقية حتى أدت إلى التصفية الفعلية لكل وظائف الدول الاقتصادية.